

على طوب الجبيع . نحتكم لاحقاق الحق وچلاء الواتع واجتباب الكوارث وحقن الدماء وايجاد صيغة تنسيق وتوفيق بين اللبنانيين والمقاومة الفلسطينية صونا للسيادة الوطنية وللامن وللنظام». . ويلاحظ في هذا « النداء » ان الكتائب نصبت نفسها ناطقة باسم اللبنانيين وانها تحاول ان تصور المشكلة واقعة بين المقاومة واللبنانيين وانها منسوبة على ايجاد صيغة تنسيق وتوفيق بين الجانبين .

تجدد الاشارة في هذا الصدد الى موقف البطريركية المارونية من الاحداث التي وقعت موقفا مهدئا ايجابيا . وقد اصدرت امانة سر البطريركية بيانا اعلنت فيه ان صاحب الغبطة البطريرك انطونيوس بطرس خريش « آله أشد الالم ما ترمى اليه من انباء عن اضطراب الامن واطلاق الرصاص واثارة الاستفزازات » وناشد « اولي الامر ان يقبضوا بيد من حديد على زمام الامور ويطبقوا القوانين بالعدالة والمساواة على الجميع أيا كانوا » .

اليوم الثالث - ١٥ نيسان : توسعت دائرة الاشتباكات في العاصمة والضواحي وحدثت سلسلة من الانفجارات دمرت عددا كبيرا من المؤسسات الاقتصادية ، وكانت حدة المعارك مركزة في محور مخيم تل الزعتر - سن الفيل - الدكوانة ، ومنطقة عين الرمانة ، والغبيري والشياح ، كما هوجم عدد من مراكز الكتائب ومكاتب بعض قياديينها . وذكرت انباء صحافية ان عدد القتلى بلغ هذا اليوم ٢٧ قتيلا ، كما ذكرت انباء اخرى ان العدد كان ٢٧ قتيلا . . وقد توسع نطاق العنف فشمّل طرابلس حيث قتل فيها اربعة أشخاص وصيدا ورحلة . وسارت تظاهرات استنكار للكتائب في عدد من المناطق اللبنانية .

على صعيد جماهيري عقدت « الاحزاب والهيئات والنقابات والقوى الوطنية والتقدمية » مؤتمرا شعبيا في مقر جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية في بيروت ، واتخذت توصيات بـ « ا - اعتبار قيادة حزب الفتنة (الكتائب) المسؤولة عن تخليط الجزيرة وتنفيذها بالتواطؤ مع العدو الصهيوني . ٢ - ازالة الحواجز الكتائبية ، وجميع المظاهر العسكرية الفاشية من الشوارع والامكنة العامة ، ومداومة مراكز حزب الكتائب حيث يتوارى المجرمون

مع توسع الاشتباكات اقلعت اليوم الاسواق التجارية الرئيسية في العاصمة وكثير من المحلات التجارية في معظم الاحياء كذلك اقلعت المصارف ، ولم يتمكن عدد كبير من العمال والمستخدمين في مختلف القطاعات من الوصول الى مراكز عملهم الامر الذي ساهم في عملية اقفال شبه جامية . كذلك اقلعت مؤسسات التعليم في العاصمة والضواحي ، واعلنت لجنة اتحاد الطلاب في الجامعة اللبنانية الاضراب استنكارا للحادث ودعا رئيس اللجنة الى اعتقال المسؤولين عن المجزرة ومحاكمتهم ، كذلك اعلنت لجنة اتحاد طلاب كلية الحقوق اليسوعية الاضراب ، كما اعلن الاضراب كذلك اتحاد طلاب جامعة بيروت العربية وطالب بيان اصدره الاتحاد باقتحام المناطق التي تحتلها ميليشيا الكتائب وتطهيرها واعتقال جميع المسؤولين عن حادث الانتبس وحل حزب الكتائب وطرد وزيره ونوابه من الحكم ومقاطعته وطنيا وسياسيا . وفي الجامعة الاميركية دعت القوى التقدمية الى مسيرة اطلقت الهتافات المؤيدة للثورة الفلسطينية والمناوئة للكتائب .

على صعيد السلطة نفى السيد رشيد الصلح ان يكون لدى حكومته نية لاعلان حالة الطوارئ كذلك اعلن ان الاستعانة بالجيش غير واردة . وكان الوزيران الكتائبان في الحكومة قد طالبا باعلان حالة الطوارئ . أما بالنسبة للحكومة نفسها فقد قدم السيد خالد جنبلاط ، وزير المالية وعضو الحزب التقدمي الاشتراكي استقالته من الحكومة وندد بكتاب الاستقالة « بالتحديات والاستفزازات التي قام بها وما زال حزب الكتائب اللبنانية » . وقد صرح السيد عباس خلف ، وزير الاقتصاد ، ومن الحزب نفسه كذلك بأن « استقالة الوزير جنبلاط هي استقالتي واستقالته معا ، انما هي استقالة مشروطة باتخاذ التدابير الحاسمة والحازمة التي يقتضيها الموقف لاستعادة هيبة السلطة وحفظ النظام وتوقيف المطلوبين والمسؤولين عن المجزرة » .

أما حزب الكتائب فقد وجه « نداء » الى الملوك والرؤساء العرب قال فيه « اليكم نحتكم للكشف عن الحقيقة كاملة جلية في الحوادث المؤلمة التي وقعت بين الاهلين وبعض عناصر المقاومة في احدى ضواحي بيروت فسقط عدد من الضحايا الغالية